The Problem of Poverty in the Islamic Thought through Al-Dulaji's "Al- Filakah and Maflokoun"

Ahmad Suleiman Khasawneh[(1)*]

(1) Department of Economics and Islamic Banks, Yarmouk University, Irbid – Jordan.

* *Corresponding Auther:* ahmad.k@yu.edu.jo

Received: 23/2/2021 Accepted: 2/3/2022

Abstract

Muslim thinkers had important contributions to economic thought, including the contribution of Al-Dulaji through his book "Al-Filakah and Maflokoun". Al-Dulaji wrote his book during the fifteenth century AD and its main topic was about poverty and poor people. This study aims at presenting the personality of Al-Dulaji and his book, as well as presenting the definition of fate and destiny, trust and asceticism, and if it is permissible for the poor to protest against them. It also explains the causes of poverty and its effects, and mentions some of the bad qualities that characterize some poor people, such as hatred, envy, suspicion of people's honor, and it presents the forms of natural pension and its effects on poverty. In the conclusion of Al-Dulaji's book, he set some recommendations for the poor people to guide them in the poverty darkness. The findings of this study revealed that Al-Dulaji's book has two dimensions: the first dimension is poverty which is the materialistic dimension for poverty problem. The second dimension is the human dimension of poverty problem. Also, the findings showed that Al-Dulaji did not study the poverty problem as an independent phenomenon from other factors, However, he linked poverty with doctrinal, social, and political factors. Furthermore, his book consists of two parts: the first for theorization and the other for applied study. Eventually, this study recommends the need to pay attention to study the contributions of Muslim thinkers in economy as well as different fields.

Keywords: Economies of Poverty, Al-Dulaji, Poverty and Poor People, Al-Filakah.□

مشكلة الفقر في الفكر الإسلامي عند الدلجي من خلال كتاب الفلاكة والمفلوكون

أحمد خصاونة[1]

(١) قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد – الأردن.

ملخص

كان للمفكرين المسلمين مساهمات مهمة في الفكر الاقتصادي، ومنها مساهمة الدلجي من خلال كتابه "الفلاكة والمفلوكين"، كتب الدلجي كتابه خلال القرن الخامس عشر الميلادي، فقد كان موضوع الفقر والفقراء هو الموضوع الرئيس في كتابه، تهدف الدراسة إلى التعريف بالدلجي وكتابه، إضافة الى التعريف بكل من القضاء والقدر والتوكل والزهد، وهل يجوز احتجاج الفقراء بهما، وبيان أسباب الفقر وآثاره، وذكر بعض الصفات السيئة التي يتصف بها بعض الفقراء، كالحقد والحسد والطعن في أعراض الناس، والتعريف بأوجه المعاش الطبيعي وآثارها على الفقر. وفي الختام وضع الدلجي بعض الوصايا للفقراء كي يستضيئو بها في ظلمات الفقر. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يتضمن كتاب الدلجي بعدين، البعد الأول وهو الفقر وهو البعد المادي لمشكلة الفقر، أمّا البعد الثاني فهو البعد الإنساني لمشكلة الفقر، كما أن الدلجي لم يدرس مشكلة الفقر كظاهرة مستقلة عن غيرها من العوامل، فقد ربطها بالعوامل العقدية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى أنه جعل كتابه يتكون من جزأين، الأول للتنظير والآخر دراسة تطبيقية. وأخيراً توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بدراسة مساهمة المفكرين المسلمين في الاقتصاد وفي مختلف المجالات.

الكلمات الدالة: اقتصاديات الفقر، الدلجي، الفقر والفقراء، الفلاكة

المقدمة.

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آلة وأصحابه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

يعتبر كتاب الدلجي الفلاكة والمفلوكون، من الدراسات المتخصصة في اقتصاديات الفقر؛ ذلك لأنَّ مشكلة الفقر تعتبر من المشاكل القديمة من حيث الاهتمام بها، لكن الاهتمام بها كدراسة اقتصادية يعد حديثاً نسبياً، فالدراسات الاقتصادية التي تتناول مشكلة الفقر في الدول المتقدمة كثيرة جداً، فهذه الدول تعاني من مشكلة التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروة، وقد بدأت الدول النامية

الاهتمام بهذا الموضوع حديثاً ضمن محاولتها الخروج من دائرة الفقر والتخلف.

أسباب اختيار الموضوع.

يعود سبب اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

١- لأن كتاب الفلاكة والمفلوكون غير معروف وغير متداول خاصة بين غير المتخصصين بالاقتصاد الإسلامي.

٢- لأن هذا الكتاب يعرض لموضوع اقتصادي مهم وهو اقتصاديات الفقر.

٣- مشكلة الفقر وقضية الفقر تعتبران من أهم الموضوعات التي يجب على الدول الإسلامية الاهتمام بها.

مشكلة البحث.

عاش الدلجي في المرحلة الثانية من دولة المماليك الثانية، فقد تميزت هذه المرحلة بالضعف والتقهقر، حيث أصابت البلاد المحن، وقد فرضت الدولة أنواعاً من الضرائب التي أثرت سلباً على معيشة الناس، وفقدت السلع من الأسواق، وارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، وعانى عامة الناس من الفقر وضيق المعاش، مما دفع الدلجي إلى تصنيف كتابه "الفلاكة والمفلوكون" والذي يصنف ضمن اقتصاديات الفقر.

ويسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- من هو الدلجي؟ وما هو سبب تسمية كتابه بهذا الاسم؟

٢- ما المقصود بالفقر؟

٣- ما المقصود بكل من القضاء والقدر والتوكل والزهد؟ وهل يجوز احتجاج الفقراء بها؟

٤- ما هي أسباب الفلاكة (الفقر)؟ وما هي آثارها؟

٥- ما هي أوجه المعاش حسب تصنيف الدلجي لها؟ وما هي آثارها على الفلاكة؟

٦- ما هي آراء الدلجي في الإنتاج وتقسيم العمل والطلب والاستهلاك والادخار؟

٧- ما رأي الدلجي بالاقتصاد المعرفي؟

أهداف البحث.

يهدف البحث إلى التعريف بالفقر وأسبابه عند الدلجي.

ولبيان ذلك سيعمل البحث على تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- التعريف بالدلجي وبكتابه.

٢- التعريف بالاقتصاد المعرفي.

٣- التعريف بأوجه المعاش حسب تصنيف الدلجي، وبيان آثارها على الفقر.

٤- التعريف ببعض المسائل الاقتصادية المهمة التي ذكرها الدلجي كالطلب وتقسيم العمل والاستهلاك والادخار.

الدراسات السابقة.

١) دراسة الأدريسي، أمين محمد سعيد (٢٠١٤م)، الفقر والعمل في ميزان الفكر الاقتصادي الإسلامي مناقشة لآراء العالمين ابن الدلجي وابن خلدون، مجلة الدنانير، العراق، ١(٥).

تناول البحث طبيعة العلاقة بين الفقر والعمل في الفكر الاقتصادي الإسلامي، فقد تناول أسلوب معالجة النظام الاقتصادي الإسلامي لمشكلة الفقر، وبين بأن دراسة كل من ابن خلدون والدلجي لمشكلة الفقر تمت بتحليل علمي ودقيق، منطلقين من تحليلهما لأسباب الفقر، سواء كانت من العوامل الذاتية أو الموضوعية، وقد توصل كل منهما إلى أن انخفاض الطلب على بعض الحرف أو المهن يؤدي إلى انتشار الفقر بين من يمتهنها، وهذا يعتبر مؤشراً على تدهور الحضارة واتجاه الدولة نحو الهرم ثم الموت، وتعد مشكلة الفقر من المشاكل الخطيرة التي تصيب البشرية وتهدد كيانها.

ما يميز هذه الدراسة هو بيان المقصود بالفقر والقضاء والقدر والتوكل والزهد وبيان أثر الفهم الخاطئ لها على انتشار الفقر، وذكر أوجه المعاش وآثارها على الفقر عند الدلجي.

٢) دراسة سبيناتي، هناء (٢٠١٤م)، قراءة جديدة في كتاب الفلاكة والمفلوكون، التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، ٣٢(١٣٥، ١٣٤)

هدف البحث الى إلقاء الضوء على كتاب الفلاكة والمفلوكون، وعرض البحث محتويات الكتاب من خلال التعريف بقضية الفلاكة، وبين أن التوكل على الله لا ينافي التعلق بالأسباب، وأن الزهد لا ينافي كون المال في اليدين، ثم بين الآفات التي تنشأ من الفلاكة، وبين السبب الذي يجعل الفلاكة تلازم العلماء أكثر من غيرهم، وبين أن الفلاكة المالية تستلزم الفلاكة الحالية، ثم ذكر أهم صفات المفلوكين.

ما يميز هذه الدراسة ذكر أوجه المعاش وبيان آثارها على الفقر والفقراء عند الدلجي، وذكر آرائه في الإنتاج وتقسيم العمل والطلب الاستهلاكي وبيان العلاقة بين الادخار والاستثمار عند الدلجي.

٣) **دراسة الرذاوي، تيسير سليمان؛ والعلي، صالح حميد (٢٠١٢م)، الأفكار الاقتصادية عند الدلجي في كتابه الفلاكة والمفلوكون، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ٢٧(٨٩).**

يهدف البحث إلى بيان أهم الأفكار الاقتصادية عند الدلجي في كتابه " الفلاكة والمفلوكون"، والمتمثلة بآرائه في الإنتاج وتقسيم العمل، والقطاعات الاقتصادية المختلفة من التجارة والصناعة والزراعة، فقد جعل للتجارة مركز الصدارة بينها، ثم تحدث عن الطلب وأسباب ارتفاعه مع ذكر أهم محدداته وهو الدخل وعلاقته بالاستهلاك، كما تحدث عن عرض العمل والطلب عليه وأثر ذلك في تحديد ثمن خدماته، إضافة إلى ذكر العلاقة بين الادخار والاستثمار مع بيان أثر الاستثمار في زيادة الدخل، ومن ثم بيان أثر ذلك على زيادة الطلب الكلي وعلى العمال.

ما يميز هذه الدراسة التعريف بالفقر، وبيان أثر الفهم الخاطئ للإيمان بالقضاء والقدر والتوكل والزهد على الفقر والفقراء إضافة الى التعريف بالاقتصاد المعرفي وبيان أثرة في تقدم الأمم والشعوب.

٤) **دراسة الجابري، علي حسين (٢٠٠٦)، علم العمران عند ابن خلدون والدلجي بين المنهج العلمي والرؤية النقدية، الندوة العلميّة: ابن خلدون ومنابع الحداثة، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، تونس، جزء ٢، ص ٧١٩ – ٧٥٢.**

بيّن البحث أنّ الدلجي هو أحد رجال المدرسة الخلدونية في علم العمران، وبين وجود توافق نفسي بين الدلجي وابن خلدون، من حيث الميل إلى الزهد والاعتكاف ومن ثم التصوف في أخر حياتهما، بخلاف التصور الفكري الذي قد يقترب أو يبتعد حسب الظروف الذاتية وملابساتها، فقد نظر الدلجي إلى علم العمران البشري من خلال حديثة عن العلماء ومكانتهم، مبينا أن مكانة العلماء في أي عصر هي معيار للوضع الحضاري، فالمعيار الصحيح لتقدم المجتمع هو ازدهار العلوم وزيادة عدد العلماء.

ما يميز هذه الدراسة بيان المقصود بالفقر، وبيان آراء الدلجي في القضاء والقدر والتوكل والزهد وبيان أثر الفهم الخاطئ لهذه المعتقدات على الفقر والفقراء، وبيان أسباب الفقر وآثارها عند الدلجي، وبيان آراء الدلجي في الإنتاج وتقسيم العمل والطلب الاستهلاكي والادخار والاستثمار وبيان آرائه في أوجه المعاش وأثرها على الفقر والفقراء.

٥) دراسة عبد الله، عبد الحكيم توفيق محمد (١٩٩٩م)، الآراء الاقتصادية في فكر الدلجي، من خلال كتابه الفلاكة والمفلوكون، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

تهدف الدراسة إلى بيان الأسباب التي أدّت إلى شيوع الفقر حسب الدلجي، والسبب الذي جعل الدلجي يحمل الفقراء مسؤولية فقرهم نتيجة فهمهم الخاطئ لكل من القضاء والقدر والتوكل والزهد، إضافة الى ذكره معوقات المعاش الطبيعي، وبيان أن الإسراف والتبذير يؤديان إلى الفقر، كما أنه لم يغفل عن ذكر الآثار السلبية الناجمة عن الفقر، والتي تؤدي الى نقمة الفقراء على الأغنياء، وظهور الصفات المعيبة والأخلاق الذميمة عن الكثير منهم، وقد تحدث عن كل من الادخار والدخل والانفاق وهي موضوعات اقتصادية تحدث عنها الفكر الاقتصادي المعاصر.

ما يميز هذه الدراسة بيان آراء الدلجي في الاقتصاد المعرفي، حيث نظر الدلجي الى علم العمران البشري من خلال بحثه عن مكانة العلماء في أي مرحلة تعيشها الأمة، فهذه المكانة هي معيار للوضع الحضاري للأمة.

منهجية البحث.

استخدم الباحث المنهج الوصفي القائم على استقراء موضوع البحث من مضانه الأصلية، والمنهج الاستنباطي التحليلي القائم على المناقشة والتحليل والاستنتاج.

المبحث التمهيدي:
التعريف بالمؤلف وعصره والتعريف بالكتاب

المطلب الأول: التعريف بالمؤلف

هو شهاب الدين أحمد بن علي بن عبد الله الدلجي، نسبة إلى دلجة في صعيد مصر، توفي سنة ٨٣٨هـ، وهو في الستين من العمر (الدمشقي، ١٩٤٥م)، حيث يكون مولده على وجه التقريب سنة ٧٦٨هـ (الزركلي، ١٩٨٤م). نشأ في دلجة، حيث تعلم وعمل فيها، ثم انتقل إلى طرابلس، وأقام فيها فترة زمنية قصيرة، وفي سنة ٨١٨هـ سافر إلى دمشق، حيث اشتهر فيها، بعد ذلك عاد إلى مصر حيث توفي فيها.

لكن حياته لم تكن معروفة للباحثين من حيث الغنى أو الفقر، ومن حيث النباهة وعلو الشأن أو الضعف، لأنه لم يكتب عنه الكثير، لكن يذكر أن من أهم صفاته الخلقية، مهارته في الفهم،

وصحة عقله وذهنه، لكنه لم يحظ بالشهرة، و لم يتم الاهتمام بكتابه إلا في العصر الحديث، وفي محيط المهتمين بدراسة الاقتصاد الإسلامي، مع أن دراسة و تحليل ما كتبه يجعله في موقع فكري متميز. (الروماني، د.ت)

المطلب الثاني: العصر الذي عاش فيه

عاش الدلجي خلال الفترة الممتدة من (٧٧٠هـ-٨٣٨هـ)، فقد عاصر المرحلة الأخيرة من دولة المماليك الأولى، وهي مرحلة القوة والازدهار، والمرحلة الثانية من دولة المماليك الثانية (٧٨٤هـ-٩٢٢هـ)، وهي مرحلة الضعف والتقهقر، ومن أهم المعطيات الاقتصادية التي كانت سائدة في عصره:

- كانت أراضي مصر تقتطع للسلطان والأمراء والأجناد، وكان عامة الشعب يعملون في الأرض أجراء لا بل عبيدا عند صاحب الاقطاع، وقد أدى هذا النظام الى قيام السلطان والأمراء وقادة الجيش بالإسراف والإمعان في الترف. (المقريزي، ٢٠٠٥م)
- ازدهرت الحركة التجارية في العصر المملوكي الثاني ازدهاراً تمثل بتنوع الأسواق في كل من مصر وبلاد الشام. (الدلجي، ٢٠١٦م)
- عرفت الدولة المملوكية الثانية ثلاثة أنواع من النقود هي النقود الذهبية والنقود الفضية والنقود النحاسية (الفلوس). (المقريزي، ٢٠٠٧م)، وقد تميزت ها العصر بعدم استقرار أسعار صرف النقود. (القلقشندي، ٢٠٠٩م)
- شهد هذا العصر فرض عدة أنواع من الضرائب. (القلقشندي، ٢٠٠٩م)
- كما شهد هذا العصر عدم استقرار الأسعار، وارتفاعها بشكل مستمر، وقد تسبب الغلاء بخراب الكثير من الأسواق. (الدلجي، ٢٠١٦م).

وخلال هذه الفترة أصابت البلاد المحن، حيث فقدت السلع من الأسواق، وارتفعت أسعارها ارتفاعاً كبيراً، وعانى عامة الشعب من ضيق المعاش.

المطلب الثالث: كتاب الفلاكة والمفلوكون.

أطلق الدلجي على كتابه اسم "**الفلاكة والمفلوكون**" والذي يعني الفقر والفقراء، فكلمة مفلــوك

كلمة فارسية، لها عدة معان تدور حول الإفلاس والفقر والمسكنة وسوء الحظ، فقد جاء في المعجم الفارسي الكبير ما يلي: مفلوك: مفلس، فقير، مسكين، ومفلوك: سيء الحظ، مبتلى، فقير، مفلس، مسكين، ومفلوكك: مفلس حقير (شتا، ١٩٩٢م; التنوجي، ١٩٨٠م)، فقد ذكر الدلجي أن لفظة المفلوك أعجمية، ويراد بها الرجل غير المحظوظ المهمل بسبب فقره، (الدلجي، ٢٠١٦م) لكنه يرى أن هناك قرباً في المعنى بين ما في القاموس من قوله: فلك تفليكا، إذا لج في الأمر، وذلك لأن اللجاج لازم للإملاق، فإن ما يلزم من الإملاق وعدم الحظ اللجاج، (الدلجي، ٢٠١٦م)، حيث يقول: "والذي يظهر أنه مأخوذ من الفلك، الذي هو جسم محيط بالعالم، فكأن الفلك يعارض غير المحظوظ في مراده ويدافعه عنه".(الدلجي، ٢٠١٦م، ص ٦).

وقد اختار الدلجي لفظ "الفلاكة" دون الإملاق والفاقة والفقر، لأن هذه الألفاظ تدل بصراحة على مدلولها، أمّا لفظ "الفلاكة" فإنه يتولد منه بمعونة القرائن معان تليق بالمقامات على كثرتها وتفاوتها. (الدلجي، ٢٠١٦م) فالفلاكة تدل على سلوك فئة من الفقراء، ممن تنطبق عليهم الآفات التي تنشأ من الفلاكة وما يتعلق بها من آثار.

كتب المؤلف كتابه خلال الفترة الواقعة بين (١٤١٢م – ١٤٢١م)، حيث يستفاد مما قاله إنه ألفه في أيام الملك المؤيد الذي حكم مصر خلال تلك الفترة.

ويمكن تصنيف هذا الكتاب ضمن اقتصاديات الفقر، فمشكلة الفقر هي من الموضوعات القديمة من حيث الاهتمام بها، لكن الاهتمام بها كدراسة اقتصادية يعتبر حديثاً نسبياً، فالمتتبع للكتب التي تصدر في الدول المتقدمة، يجد أن مشكلة الفقر تلقى اهتماماً كبيراً، فهذه الدول بالرغم من التقدم الاقتصادي الذي تشهده، إلّا أن موضوع الفقر يفرض نفسه في تلك الدول، فهي تعاني من التفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروة، فهذا التفاوت جعلهم يتحدثون عن إعادة توزيع الدخل والثروة، لكن هذه الدول استطاعت أن تنقل الاهتمام من قضية إعادة توزيع الدخل والثروة، إلى الاهتمام بقضية علاج مشكلة الفقر، من خلال تشريعات الضمان الاجتماعي وتقديم الإعانات إلى الفقراء فيها، كما قامت بعض المؤسسات الغربية والدولية، بإدخال الدول النامية ضمن دائرة اهتمامها من خلال الاهتمام بدراسة مشكلة الفقر، فقد وجهت هذه المؤسسات الدول النامية إلى الاهتمام بمثل هذه الدراسات، وهو توجيه مضلل فالمشاكل التي تواجهها الدول النامية أعمق بكثير من مشكلة الفقر.(مكتب العمل الدولي– التقرير الأول، ٢٠٠٣م)

المطلب الرابع: بعض المسائل الاقتصادية المهمة.

تناول الدلجي في كتابه هذا بعض المسائل الاقتصادية التحليلية والنظرية، التي تحتلُّ أهمية كبيرة في علم الاقتصاد في العصر الحديث، ومن أهم هذه المسائل:

١- **ظروف الطلب وعلاقته بالعرض " التخصص وتقسيم العمل".**

بين أن قاعدة الحرف وموجوداتها وكثرتها ومهارة أهلها، يعتمد على التمدن والحضارة، فكلما زاد البلد تمدنا وحضارة، ازدهرت الحرف وزادت إحكاما ومهارة، لذلك لا نكاد نجد في القرى من المصنوعات ما نجده في المدن، ولا نجد في صغير المدن ما نجده في كبيرها، كما أن رواج الحرف هو سر وجودها، فالناس لا يضعون سلعهم حيث لا تقبل، فكلما كانت الحرفة رائجة زاد اقبال الناس على تعلمها. (الدلجي، ٢٠١٦، ص، ٦٥)

فقد بين أن الانسان مدني بالطبع، لا يستطيع الاستقلال بنفسه والاستغناء عن الآخرين، لأنه لا قوام لأحوال الناس إلا بالتعاون (الدلجي، ٢٠١٦م)، فهو محتاج للآخرين، فاجتماع الناس أدى الى ظهور التخصص وتقسيم العمل، حيث يقوم كل فرد بتعلم عمل خاص به يتقنه، ومن مجموع هذه الأعمال يتم المقصود، وهو سد جميع حاجات الأفراد ومطالبهم. (الروماني، د.ت)، ويؤكد ابن خلدون على أهمية التعاون في أداء الأعمال، فالواحد من الناس لا يستطيع تحصيل جميع حاجاته، فهم متعاونون جميعاً على ذلك، فالسلع التي ينتجونها بتعاون مجموعة منهم تسد حاجة أضعافهم عدداً.(الدقس، ٢٠٠١م)

٢- **العلاقة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي**

وضع الدلجي قانونا يبين العلاقة بين الدخل والانفاق الاستهلاكي، فقد بين وجود علاقة طردية بين الدخل والانفاق الاستهلاكي، فكلما زاد الدخل زاد الانفاق الاستهلاكي، فالإنفاق الاستهلاكي هو متغير تابع للدخل، وقد بين الدلجي العوامل المسؤولة عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الدخل، وهي: (الروماني، د.ت)، المباهاة والترفع عن الأمثال، والإفراط في الشهوات، والانهماك في اللذات، والخوف من سوء الفأل، كما أن الحالات المتجددة في دخله يلزمها تجدد في أمور صرفه. وبين وجود عوامل أخرى مسؤولة عن زيادة الإنفاق الاستهلاكي غير الدخل، وهي العوامل الاجتماعية والعوامل النفسية.

٣- **الادخار والاستثمار.**

لم يبين الدلجي الفوائد الحقيقية للادخار سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع؛ فقد بيّن ميل الانسان للادخار وذلك لأسباب تتعلق بنفسية الإنسان، أو لأسباب تتعلق بأدائه لواجباته الدينية، فالنفس الإنسانية مجبولة على حبّ المال، فإنه إذا احتاج إلى المال ولم يجده، انشغل تفكيره بالبحث عن طريقة لتأمين ما يحتاج إليه من المال حتى أثناء أدائه للعبادات المفروضة لسد حاجاته، لذلك فالادخار أفضل له. (الدلجي، ٢٠١٦م)

وقد بين عند حديثه عن الادخار أهمية الاستثمار، فهو يدعو الى استثمار الأموال المدخرة وعدم تركها معطلة، (الدلجي، ٢٠١٦م)، فالادخار يؤدي من خلال الاستثمار إلى زيادة الدخل، ومن ثم زيادة الطلب الكلي وزيادة مستوى التشغيل. (الروماني، د. ت)

المطلب الخامس: التعريف بالفقر.

أولاً: الفقر في الفكر الاقتصادي الغربي

لا يوجد تعريف محدد وموحد لمفهوم الفقر، لعدم وجود اتفاق بين علماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد على تعريف موحد لهذه الظاهرة، فقد ذكرت عدة تعريفات منها:

- تعريف قاموس علم الاجتماع: فقد ذكر "إن كلمة فقر تعني مستوى معيشي منخفض، لا يفي بالحاجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعة أفراد" (غيث، ١٩٩٠، ص: ٣٤١ – ٣٤٢).
- تعريف البنك الدولي (١٩٩٠): "هو عدم القدرة على الوصول إلى الحد الأدنى من مستوى المعيشة" (World Bank, 1990).
- تعريف ساموسلون ونورداث: "الفقر هو حالة لا يكون فيها لدى الناس دخلاً مناسباً، لكن يصعب وضع خطا يفصل بين الفقراء وغير الفقراء، ويشير هذا الخط إلى الدخل الضروري اللازم لتأمين مستوى من الاستهلاك يكفي للعيش"، فقد وجدا أن العائلات الفقيرة تنفق عادة ثلث دخلها على الطعام، ومن ثم توصلا إلى أنه يمكن حساب ذلك الخط من خلال المعادلة التالية: (Paul Samuelson &William Nordau's, 1994, P: 390)

  خط الفقر = أدنى موازنه للطعام × ٣

- تعريف أرميتا سن: "عرف سن الفقر من خلال المدخل المعروف بمدخل" أهلية التبادل "حيث يرى أن الشخص يمكنه مبادلة ما يملك مع مجموعة أخرى من السلع، إمّا من خلال التجارة أو الانتاج أو من خلالهما معاً، ويرى بأن الشخص يتعرض للموت جوعاً إذا كانت مجموعة" أهلية التبادل "مقابل الملكية التي يمتلكها لا تمكنه من الحصول على الطعام الكافي"، ويرى بأن أهم العوامل التي تؤدي إلى الفقر هي: نقص فرص العمل، وانخفاض معدلات الأجور مقابل ساعات العمل، وارتفاع الأسعار المقابلة للسلع والخدمات الأساسية.(Sen, Amartya, 1978).

ثانياً: الفقر في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

تعددت آراء الفقهاء في تحديد مفهوم الفقر، وكانت هذه الآراء تنطلق من خلال التمييز بين مفهومي الفقير والمسكين، ولن ندخل في هذا الجدل الفكري في هذا المجال، لكننا سنقوم بتحديد المستوى الذي يبلغه الفقر في إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية، فالفقر هو قرين لإشباع الحاجات الأساسية في حدّها الأدنى، والذي يطلق عليه مستوى الكفاف، لكن النظام الاقتصادي الإسلامي يسعى إلى الارتفاع بمستوى معيشة الفقراء حتى تصلَ إلى مستوى الكفاية، إلا أن هذا التحول من مستوى الكفاف الى مستوى الكفاية ليس بالأمر السهل، لأن المطلوب هو اشباع الحاجات الأساسية في مستوى لائق من العيش وهو مستوى الكفاية.(الإدريسي، ٢٠١٤)

ويرى الحنفية أن حد الكفاية يزيد عن الحد اللازم لإشباع الحاجات الاساسية (حد الكفاف) بنصاب الزكاة، بحيث يكون الشخص غنياً له دار يسكنها ومتاع يمتهنه وثياب يلبسها وله مع ذلك فضل مائتي درهم، أي يملك نصاب الزكاة حتى لا تحل له الصدقة. (الكاساني، ١٣٢٧هـ، ج٢، ص: ١٥)

ويذهب جمهور الفقهاء إلى أن المقصود بالكفاية هي كفاية السنه. (الشوكاني، ١٩٧٣، ج٤، ص: ٢٢٦).

واذا لم يتمكن الأفراد من توفير حد الكفاية من خلال العمل اللائق بهم، فيجب العمل على توفير هذا الحد من خلال وسائل التكافل الاجتماعي كالزكاة وصدقة التطوع، ويجب على الدولة القيام بواجبها في هذا المجال. (الفنجري، ١٩٨٣م: ٣٥٠)

ويذكر ابن قدامة أن الحاجة هي الفقر والغنى ضدها، فمن كان محتاجاً فهو فقير يدخل في عموم النصوص، وبالتالي فإن الشخص الذي لا يملك ما تحصل به الكفاية لن يكون غنياً، فالغنى هو ما تحصل به الكفاية.(ابن قدامة، ١٩٧٢م، ج٢، ص: ٥٤٠)

المبحث الأول:
البعد العقدي لمشكلة الفقر

بين الدلجي بأن العوامل العقدية التي قد تكون من أسباب مشكلة الفقر، وبعد تحليلها بين أنه من غير الممكن أن تكون من أسباب هذه المشكلة، وسيتم بيان ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: القضاء والقدر.

أولاً: معنى القضاء.

القضاء لغة: القضاء: الحكم، ومعنى يقضي قضاء أي حكم، وقد يكون بمعنى الفراغ، تقول قضى حاجته، وضربه فقضى عليه، أي قتله كأنه فرغ منه، وقد تكون بمعنى الأداء والانتهاء، نقول قضى دينه. (الرازي، ١٩٨٦م، ج٥، ص ٧٤ –٨٠)

القضاء اصطلاحاً: يقصد بالقضاء أمرين هما: الخلق وعلم الله تعالى وتقديره، فالأول: إيجاد الأشياء مع زيادة الأحكام والاتفاق، فيكون المراد بالقضاء الخلق. (الباجوري، ٢٠٠٢م، ص٢٤٠)؛ والثاني: الحكم بالكليات على سبيل الإجمال في الأزل. (ابن حجر، ٢٠٠٥م، ج١١، ص١٤٩)

ثانياً: معنى القدر

القدر لغة: للقدر معان لغوية عدة من أبرزها: القضاء، الحكم، العلم، التدبير التهيئة. (ابن منظور، ٢٠٠٧م، ج٥، ص ٧٤ –٨٠)

القدر اصطلاحاً: يقصد بالقدر أمرين:

الأول: تقدير كل شيء تقديراً مسبقاً على خلقه وحدوثه، أي تحديد ماهيته وخاصيته وصفته، كماً وكيفاً وزماناً ومكاناً. (الدسوقي، د.ت، ص ٣٤٥; الباجوري، ٢٠٠٢م، ص٢٣٩ –٢٤٠)

الثاني: إيجاد الله الأشياء على قدر مخصوص، ووجه معين أراده الله تعالى. (الدسوقي، د.ت، ص٣٤٥؛ الباجوري، ٢٠٠٢م، ص٢٣٩–٢٤٠).

ثالثاً: الفرق بين القضاء والقدر.

يمكن التفرقة بين القضاء والقدر من خلال القولين التاليين:

القول الأول: القضاء هو الخلق، والقدر هو التقدير، بمعنى العلم الالهي الأزلي بما يكون. (الأصفهاني،

١٤١٢هـ)

القول الثاني: عكس القول الأول، فالقضاء هو العلم الالهي الأزلي بجميع ما سيوجده، والقدر هو الإيجاد على وفق العلم القديم. (ابن حجر، ٢٠٠٥م)

الرأي المختار: هو: أن القدر معناه التقدير، وأن القضاء يفيد التنفيذ والبناء.

رابعاً: احتجاج الدلجي بالقضاء والقدر.

يرى الدلجي أنه لا يجوز الاحتجاج بالقضاء والقدر مطلقاً، فقد خصص لذلك فصلاً في كتابه (الدلجي، ١٣٢٢هـ)، أورد فيه بعض الأدلة على عدم جواز الاحتجاج بالقضاء والقدر على المعائب، ويبرهن على ذلك من خلال إثبات دور الإنسان ومسؤوليته عنها، فهو يرى أن الفلاكة من أفعال الإنسان، ومن ثم فهو مسؤول عنها، ولا يجوز له الاحتجاج بالقضاء والقدر عليها، وبيّن أن للاحتجاج بالقضاء والقدر على المعائب نتائج سيئة منها:

١- التواكل وترك الأخذ بالأسباب، الذي يؤدي بصاحبه إلى القعود عن العمل الجاد النافع. (الدسوقي، د.ت)

٢- الرضا بالواقع السيء كالفلاكة.

المطلب الثاني: التوكل على الله تعالى.

أولاً: معنى التوكل

التوكل لغة: من وكل وتوكل واتكل، بمعنى استسلم، ووكل فلان فلانا، بمعنى استكفاه أمره، لثقته بكفايته، أو نتيجة عجزه عن القيام بأمر نفسه، ووكل كل أمره إلى فلان، بمعنى اعتمد عليه فيه، فالتوكل: إظهار العجز، والاعتماد على الغير، (ابن منظور، ٢٠٠٧م، م٥، ص٧٣٤ -٧٣٦) وهذا هو نفس تعريف الدلجي. (الدلجي، ٢٠١٦م)

التوكل اصطلاحاً: جاء التوكل بعدة معان منها:

١- الجمع بين الاعتماد القلبي على الله تعالى في إحداث النتائج، ومباشرة الأسباب المأمور بها. (العفيفي، ١٩٨٥م)

٢- عدم مباشرة الأسباب اعتمادا على الله تعالى. (العفيفي، ١٩٨٥م)

٣- صدق اعتماد القلب على الله تعالى في استجلاب المصالح ودفع المضار في أمور الدنيا والآخرة. (ابن رجب، ١٩٨٧م)

يجمع بين هذه الأقوال اعتماد القلب على الله تعالى ثقة واطمئناناً، ويفرق بينها مباشرة الأسباب.

وقد أخذ الدلجي بالمعنى الثالث، فهو لا يرى الأخذ بالأسباب جزءاً من التوكل، ولا منافياً له، فالتوكل محله القلب، وقد بين أن المقصود بالتوكل هو عدم الاعتماد على الأسباب، وإنما يكون بالاعتماد على خالق الأسباب. (الدلجي، ٢٠١٦م).

فالله سبحانه وتعالى هو خالق الأسباب والمسببات، فقد ربط بين المسببات والأسباب، (الدلجي، ٢٠١٦م) فسعي الإنسان وحركته ببدنه أو بتدبيره، لا يعدو واحداً من أربعة مقاصد، إما لجلب نفع كالكسب، أو لحفظه كالادخار، أو لدفع ضرر كمقاومة الصائل، أو لقطعه كالتداوي. (الدلجي، ٢٠١٦م)

ثانياً: مشروعية الأخذ بالأسباب.

فهم بعض الناس أن التوكل يكفي وحده مع ترك العمل وعدم الأخذ بالأسباب، ثم تطور هذا المفهوم إلى أن وصل إلى الاعتقاد أن العمل والأخذ بالأسباب مناف للتوكل، فمن اعتقد ذلك وقع بين أمرين لا ثالث لهما، فإما أن يترك الأخذ بالأسباب مع احتفاظه بالتوكل على الله تعالى، وهذا يعرضه إلى الحرج والمشقة والشدة وسوء الآثار المترتبة عليه سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع، وإما أن يترك التوكل ويأخذ بالأسباب، وفي ذلك ما فيه على مستوى العقيدة لمخالفته لها، فمن أوقع نفسه في هذا المأزق الفكري، قد فضل ترك الأخذ بالأسباب محتفظاً بما فهمه فهما خاطئاً عن التوكل، مما أوجد طائفة من الناس تظهر في كل عصر من العصور، تقوم بترك العمل الدنيوي ومزاولة النشاط الاقتصادي، مدعية بأنها متوكلة على الله سبحانه وتعالى، لأن مزاولة العمل والنشاط الاقتصادي ينافي التوكل على الله؛ حيث يقوم العلماء بالرد عليهم وبيان حقيقة التوكل، نتيجة ظهور الآثار الاجتماعية والاقتصادية السيئة الناتجة عن هذا الاعتقاد الخاطئ. وقد قام الدلجى ببيان ذلك، وكان رأيه متفقاً مع رأي غيره من العلماء السابقين، فقد بين أن التوكل على الله مع ترك الأخذ بالأسباب أمر مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية، ولا عذر للفقير فيه، فالتوكل بمفهومه الصحيح لا يتنافى مع الأخذ بالأسباب، فترك الأخذ بالأسباب محرم في الشريعة الإسلامية (الدلجي، ٢٠١٦م)، فقد بين وقوع التنافي بين مباشرة الأسباب الموهومة والتوكل على الله تعالى، لأن التعلق بالأسباب الموهومة إنما يكون نتيجة حرص الإنسان على الدنيا. (الدلجي، ٢٠١٦م)

ثالثاً: آثار التوكل على الله.

كان الدلجي يهدف من بيان حقيقة التوكل إقامة الحجة على المفلوكين، الذين يتذرعون بحجة التوكل على الله تعالى، كي يتركوا العمل والأخذ بالأسباب، لاعتقادهم أن الأخذ بالأسباب يتنافى مع التوكل، وبيّن أن من أهم الآثار الناجمة عن التوكل على الله تعالى:(عبد الله، ١٩٩٩م)

١- الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره بشأن النتائج الناتجة عن سعيه.
٢- اكتساب المتوكل على الله صفات إيجابية مهمة مثل الجرأة والإقدام والثبات والثقة بالنفس.
٣- الابتعاد عن الصفات السلبية الناتجة عن التوكل، مثل الغرور والتكبر واليأس.
٤- ترك كل ما نهى عنه الشرع.

المطلب الثالث: الزهد.

أولاً: معنى الزهد.

الزهد لغة: من زهد في الشيء وعن الشيء، أي أعرض عنه وتركه لاحتقاره أو لقلته، والزهد خلاف الرغبة، والزهد يأتي بمعنى القليل، والتزهيد في الشيء وعنه، خلاف الترغيب فيه. (الزبيدي، ١٩٧٠م، ج٨، ص١٥٠ – ١٥١) وقد عرف الدلجي الزهد في الشيء بقوله: الرغبة عن الشيء. (الدلجي، ٢٠١٦م)

الزهد اصطلاحاً: هو انصراف الرغبة عن الشيء إلى ما هو خير منه. (الغزالي، ١٩٠٠م) وقد عرفه الدلجي بقوله: ترك المباح المحبوب المقدور عليه لأجل الله تعالى. (الدلجي، ٢٠١٦م)

وبين الدلجي أن من أهم قيود وضوابط الزهد: ترك المباح المرغوب فيه والمقدور عليه لأجل الله تعالى. لكن الباحث يرى أن الزهد لا يتعلق بترك المباحات، فالزهد من عمل القلوب وليس من عمل الجوارح، فالزهد هو عدم تعلق القلب بمتاع الدنيا وزينتها، فهو إنما يكون بتعلق العبد بالله تعالى وتفرغه لطلب مرضاته سبحانه وتعالى.

فالدلجي كان يهدف من الفصل الثالث من كتابه الرد على المفلوكين المحتجين بالزهد ليبرروا خلو أيديهم من المال، فالزهد حقيقة لا مجرد كلام، فالزهد كما أنه لا ينافي المال فهو لا يستلزمه (الدلجي، ٢٠١٦م)، فوفرة المال في يد المرء لا يتنافى مع الزهد، طالما ظلَّ قلبه معلقاً بالله سبحانه وتعالى وبالدار الآخرة.(الدلجي،٢٠١٦م) ولتوضيح ذلك بين بأن خزائن الأرض حملت إلى الرسول

ﷺ، وإلى أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما، فأخذوها ووضعوها في مواضعها، وكان لعثمان بن عفان رضي الله عنه يوم قتل ثلاثة آلاف ألف درهم، وكان للزبير رضي الله عنه عند وفاته خمسون ألف ألف درهم.(الدلجي، ٢٠١٦م)

المبحث الثاني:
أسباب الفلاكة وآثارها.

كان الدافع الرئيس الذي دفع الدلجي على تأليف كتابه، أنه وجد أن الفلاكة والإهمال والإملاق غالبة على نوع الإنسان، ليس فقط في زمانه (الدلجي، ٢٠١٦م) فهو يرى أن مشكلة الفقر ظاهرة شاملة، فهي الأكثر سيادة وانتشاراً مقارنة بالثراء والغنى، فغالبية البشر يعيشون إما الفقر أو ما فوق الفقر بقليل. (الدلجي، ٢٠١٦م)

المطلب الأول: أسباب الفلاكة

بين الدلجي أن أسباب الفقر هي:

أولاً: معوقات المعاش الطبيعي

يقصد الدلجي بالمعاش الطبيعي المكتسب مزاولة كل من التجارة والفلاحة والصناعة، فأصحاب هذه الحرف حسب قول الدلجي يعانون، لأسباب اقتصادية واجتماعية خاصّة بكل فئة من فئات الفقر أو من الحرمان النسبي، فقد بيّن أن الاشتغال بهذه المهن، يؤدي إلى الفقر أو قلة الدخل. (الدلجي، ٢٠١٦م)

ثانياً: معوقات تنمية المال الموروث.

بين أن المال الموروث عرضة للنهب والضياع، سواء كان ذلك على أيدي الولاة والحكام، أو على أيدي القائمين عليه من الوصاة وناظري الوقف والمشرفين على الأيتام، ونتيجة لعدم توفر الخبرة والدراية لدى الأيتام لتنميتها والمحافظة عليها لو سلمت إليهم، ولسهولة صرف المال وتبذيره لعدم تحملهم مشقة كسبه، إضافة لوجود السفه عند بعضهم، ولعدم حنكتهم ومعرفتهم بعواقب الأمور، حيث يعودون فقراء يتكففون الناس. (الدلجي، ٢٠١٦م)

ثالثاً: السلوك الاستهلاكي غير الرشيد.

فالدخل الذي يحصل عليه الفرد وإن تزايد مع الزمن فإن انفاق الفرد سيتزايد كذلك مع الزمن،

نتيجة تزايد تكاليف المكانة الاجتماعية التي حصل عليها، وتكاليف المظاهر الاجتماعية التي عليه الظهور بها أمام الناس، حيث يميل سلوكه الاستهلاكي نحو الإسراف والتبذير كلما تزايد دخله، إضافة إلى ظهور أمور أخري تدفعه الى زيادة إنفاقه مثل حب المباهاة والترفع عن أمثاله والإفراط في الشهوات والملذات، أو لخوفه من واتهامه بالبخل.(الدلجي، ٢٠١٦م) وهذا السلوك يجعل الفرد فقيراً مهملا غير قادر على مواجهة النفقات اللازمة لمكانته الاجتماعية الجديدة، وهي نفقات متجددة ومتزايدة بطبيعتها، حيث تتزايد نتيجة تزايد الدخل[١].

رابعاً: نقص العدالة وفقدان التراحم.

بين الدلجي أن هجوم الحاجات وطروق الآفات، وسوء الظن بالعواقب أمر كامن بالنفس البشرية، خاصّة في البلدان التي لا وجود للعدالة فيها، أو تلك البلدان التي لا يتراحم أهلها، فصور الظلم في المجتمعات كثيرة، نتيجة قيام الطبقات المهيمنة سياسياً واقتصادياً إلى استنزاف موارد المجتمع نتيجة المبالغة في الإسراف والتنعم، بحيث لا يتبقى لإشباع حاجات عامة الناس إلا النزر اليسير، وهو بهذا يشير إلى سوء توزيع الناتج القومي. (الدلجي، ٢٠١٦م)

خامساً: الإمارة.

بين الدلجي أن الإمارة لا تمثل مصدراً للثروة والغنى؛ لأنها تتطلب نفقات كثيرة، فالدخل مهما بلغ فهو أقل من الانفاق، وهي من أوجه المعاش الطبيعي، فالسالك في شؤون الولاية والإمارة كثيراً ما يحتاج إلى الإنفاق على الذين يفدون عليه ينتظرون منه العطاء بحكم مركزه ومنصبه، مما يؤدي إلى إفلاسه وفقره[٢]، فهو لا يستطيع الاعتذار منهم ليظهر أمام الناس بمظهر الغني، مع أن دخله لا يكفي لتغطية إنفاقه مما يضطره إلى الاستدانة. (الدلجي، ٢٠١٦م)

سادساً: عامل الزمن.

بين أن الغنى والثروة تأتي بالتدريج وبعد فترة طويلة من الزمن. (الدلجي، ٢٠١٦م)

---

(١) أشار الدلجي الى العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والدخل، مبينا زيادة الميل الحدي للاستهلاك نتيجة تزايد الدخل، اضافة الى ذكر بعض خصائص الحاجات الانسانية، فقد بين أنها متجددة ومتزايدة.

(٢) يبدو أن الامراء والولاة كانوا في عصره أمناء، لا يمدون أيديهم على المال العام.

سابعاً: وجوه المعاش غير الطبيعي.

يقصد الدلجي بها الاسترزاق بالنجوم والكهانة....؛ فهي لا تمكن صاحبها من الغنى وتحقيق الثروة، لعدم انتظامها، لذلك نجد أن الذين يمارسون هذه الأعمال هم من كبار المفلوكين. (الدلجي، ٢٠١٦م)

ثامناً: بعض العوامل المسؤولة عن نشوء الفقر.

إضافة إلى ما سبق فقد ذكر بعض العوامل المسؤولة عن نشوء الفقر وانتشاره مثل:(عبد الله، ١٩٩٩م) الكوارث الطبيعية، والمعاصي ومن أكبرها الربا، وفقدان العدالة والظلم، فالقوي يأكل مال الضعيف، والحروب، والنكسات والأزمات الاقتصادية، والعاهات الخلقية والعجز عن العمل، وكسل الانسان، وابتلاء الإنسان من الله تعالى.

المطلب الثاني: آثار الفلاكة.

نذكر فيما يلي الآثار السلبية للفلاكة ووصاياه للمفلوكين:

أولاً: الآثار السلبية للفلاكة.

بين الدلجي في الفصل الرابع من كتابه الآفات التي تنشأ من الفقر والتي تبين معالم شخصية الفقير وهي: (الدلجي، ٢٠١٦م، ص٢٣-٤٩)

١- الاشتغال بوجوه المعاش غير الطبيعي
٢- الهجرة والأسفار
٣- ظهور بعض الصفات السيئة عليهم مثل: (الدلجي، ٢٠١٦م، ص ٢١ - ٢٣)
   أ. الفقير ضيق العطن نزق
   ب. الفقير مقهور ومكره
   ج. الفقير حاقد
   د. الفقير حاسد
   هـ. الفقير طعان غياب يقع في أعراض الناس
   و. الفقر ستر للمحاسن والكمالات
   ز. الفقر يتسبب الآلام العقلية والنفسية

ح. الفقر يؤدي الى البطالة

ثانياً: وصايا للمفلوكين

وضع الدلجي بعض الوصايا للمفلوكين لمواجهة الفقر مثل: (الدلجي، ٢٠١٦م، ص١٨١ – ١٨٥)

١- يجد الإنسان في الكمالات النفسية لذة تزيد على اللذة الجسمية، فعليه ألا يستصغر نعم الله عليه.

٢- عليه الاشتغال بالعلوم عن ملاذ الدنيا كالأكل فهي أكثر منها لذة.

٣- عليه ألا يجمع في نفسه بين قبح الظاهر وهو الفقر وقبح الباطن وهو الجهل.

٤- عليه أن يسع الناس بأخلاقه ومعروفة إن لم يستطع أن يسعهم بماله ومعروفة.

٥- عليه أن يجتنبَ الإساءة إلى الناس، إن عجز عن الإحسان إليهم.

٦- عليه أن يأخذ الناس بالرجاء، لا أن يأخذهم بالخوف.

٧- عليه إرضاء الناس بميسورهم وأن يعظم الحقير منهم.

٨- عليه ألا يطلب ما تطلبه نفسه إلا من الله تعالى، وأن يجعل باطنه لله وحده.

٩- عليه أن يكون شديد الاستهانة بالدنيا، ضراً ونفعاً، عطاء ومنعاً، وعليه أن ينظر الأصلح لنفسه.

١٠- عليه اغتنام أي فرصة تتاح له، وعليه ألا ييأس من روح الله.

١١- عليه ألا يكون متكلاً، بل متحركاً كيساً، وعليه رفع عجزه بحيلته ومصابرته.

١٢- عليه معرفة أن ذرة من حظ خير من قنطار عقل، وأن جزءاً واحداً من المال خير من أجزاء كثيرة من الكمالات النفسية.

١٣- المعاصي كالسموم يضر قليلها وكثيرها، وعدم الاستخفاف بها وارتكابها.

١٤- عليك ألا تغتر بالستر، فان لله عيون ناظرة إليك.

١٥- إن للطاعات عبقاً وشذى تفوح على أهلها ولإن أخفوها، وإن للمعاصي ريحاً خبيثة تفوح على أهلها.

١٦- اعمل على قضاء حاجات الناس قدرت أم لم تقدر، فهم سيعاملونك بالمثل.

١٧- يجب التوبة والرجوع إلى الله، والاستعانة به وحده، مع كثير الدعاء.

١٨- عدم الاتكال على أحد من الناس والتوكل على الله وحده.

المطلب الثالث: العلاقة بين الجاه والمال[1].

تناول الدلجي موضوعاً مهماً من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، فقد بين أن "الفقير ماليا"، هو أيضا "فقير حاليا"، فهو يعني بهذا أن المال والثروة تورث الجاه والمراكز الاجتماعية، وهما بدورهما يجلبان المال والثروة، بينما فقدان المال لاتقف آثاره عند مجرد فقده، بل تتعداه إلى فقد الجاه والمراكز الاجتماعية، وفقدهما يعود على الفقير بالمزيد من الفقر، فالفقير لا يستطيع تحقيق مراده وقضاء حاجاته إلا من خلال الاستعانة بغيره من الأغنياء والوجهاء، فالغني والوجيه يتسارع إليه الناس لقضاء حوائجهم، عكس الفقير.(الدلجي، ٢٠١٦م)

المطلب الرابع: الاقتصاد المعرفي برأي الدلجي.

يجعل الاقتصاد المعرفي من المعرفة أساساً ومنطلقاً لكافة العلوم، خاصّة الاقتصادية، فاقتصاديات التعليم اليوم تجعل من العلم صنعة مثل باقي الصنائع، وإن الاستثمار فيها لا يقل أهمية عن الاستثمار في باقي القطاعات الإنتاجية.

فالدلجي يرى "أن صناعة العلم لا تختلف عن باقي الصناعات، إن لم تكن أهمها لكثرة حاجة الناس إليها" فالناس كانوا يرون احتياجهم إلى العلماء فوق احتياجهم للحاكم والباعة والصناع وباقي الحرف أضعافا مضاعفة، وكان العلماء يسترزقون بعلومهم ومعارفهم... لذلك اتسع نطاق العلم " (الدلجي، ٢٠١٦م، ص ٦٤)

لقد نظر الدلجي إلى علم العمران البشري من خلال حديثة عن مكانة العلماء في كل عصر ومرحلة، فهذه المكانة تعتبر معياراً للمرحلة التاريخية والوضع الحضاري، فالعلماء هم قادة المجتمع والفاعلون فيه بحسب علاقتهم مع الدولة، فهذه العلاقة هي التي تجعل ثمار العلم والمعرفة تؤتي أكلها الاجتماعية والحضارية. (الجابري، ٢٠١٤م)

<u>أولاً: العلماء أكثر الفئات تعرضاً للفلاكة</u>

يرى الدلجي أن العلماء هم أكثر الفئات تعرضا للفقر وذلك للأسباب التالية: (الدلجي، ٢٠١٦م)

(١) يعتبر هذا الموضوع سبقا علميا للدلجي.

١- لأنهم بعيدون عن التكسب والاغتناء؛ وذلك لبعدهم عن الإمارة، ونتيجة وجود بعض السلوكيات غير المرضية في مزاولة أعمال التجارة والصناعة والزراعة.
٢- ترفعهم عن الاشتغال في مجالات النشاط الاقتصادي.

وقد وصف الدلجي العلماء بأنهم: (الدلجي، ٢٠١٦م، ص٤٩-٥٥)

أ. يتعللون بالأماني الكاذبة، ويتركون العمل الاقتصادي المنتج، فهم بذلك يصبحون عوناً على الفاقة والإملاق.
ب. يتوقع العلماء الخير من الناس، وأنهم سيقدرونهم ويعرفون فضلهم، لكن الناس مشغولون عنهم.
ج. يوغل العلماء في وضع الافتراضات والاحتمالات البعيدة عن الواقع.
د. بعض العلماء يحافظون على الفضائل ويتمسكون بها، لكن يقوم بعضهم بممارسة بعض الرذائل؛ مما جعل الناس يبتعدون عنهم.
هـ. رواج العلماء لعلمهم مثل رواج أصحاب الحرف لحرفهم، فالعلم لا يتم تحصيله إلا بعد فترة طويلة من العمر، وهو شيء غير محسوس، وقابل للجحود، فكيف يأتي معه الرواج والغنى.

ثانياً: قلة الطلب على العلم.

بين الدلجي أن دخل الفرد يعتمد على ما لديه من أموال من جهة، وعلى مقدار تكسبه بعمله من جهة أخرى، فاذا زاد الطلب على هذا النوع من المال وهذا النوع من العمل، أثمر ونما، ونتيجة زهد الناس في خدمة القضاء والفتوى والتدريس، لقلة احتياجهم إليها، فإن أصحابها لا يستطيعون تعظيم ثروتهم. (الدلجي، ٢٠١٦م)

فالعلم والمعرفة شأنها شأن السلع والخدمات تروج كلما زاد الطلب عليها، وتكسد كلما قل الطلب عليها، وقد بين أنه في العصور الأولى كانت حاجة الناس إلى العلماء أشد من حاجتهم إلى الحاكة والباعة والصناع، فكان الحكام والأمراء هم أكثر الناس حاجة للعلماء، لذلك أجزلوا لهم العطاء، وفي ضوء ذلك انتشرت العلوم وتطورت، وتعود حاجة الحكام الى العلماء نتيجة لتمسكهم بأحكام الشريعة الإسلامية، لكن بعد فترة من الزمن بدأ الحكام بالابتعاد عن الشريعة وتعاليمها شيئاً فشيئاً، وأخذوا يستغنون بأفكارهم وعقولهم عن العلماء، مما قلل من شأن العلوم.(الدلجي، ٢٠١٦م)، وقد ترجم لعدد من العلماء الذين تقلصت الدنيا عنهم، (الدلجي، ٢٠١٦م)

المبحث الثالث:
أوجـــــه المعـــــاش

قسم الدلجي أوجه المعاش إلى قسمين، أوجه المعاش الطبيعية كالتجارة والفلاحة...وأوجه المعاش غير الطبيعية كالشعوذة والاسترزاق بالنجوم والكهانة وغيرها.

المطلب الأول: أوجه المعاش الطبيعية.

أولاً: التجارة

١- معنى التجارة.

التجارة لغة: البيع والشراء والنفاق والحذاقة. (ابن منظور، ٢٠٠٧م، ج٤، ص ٨٩)

التجارة اصطلاحاً: تقليب المال وتصريفه لطلب النماء، (الشرباصي،١٤٠١هـ) وهي محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء. (ابن خلدون، ٢٠٠٣م)

٢- حكمها الشرعي.

تعدُّ التجارة من فروض الكفاية، التي يجب تحقيقها في المجتمع الإسلامي، حتى إذا تخلف عنها القادرون عليها أثم الجميع بتركها. (النووي، ١٤٠٥هـ)

٣- عوامل نجاحها.

بين الدلجي من أهم مستلزمات نجاح العمل التجاري، وكيفية تفعيلها: (الدلجي، ٢٠١٦م)

أ. السيولة النقديّة: بين أن التجارة تحتاج إلى رأس مال كبير، ليساعد على دورانه، وبين أن رأس المال التجاري ينقسم إلى قسمين: النقد وعروض التجارة، فرأس مال التجارة يجب أن يكون كبيراً، لأنه الوسيلة للحصول على الربح، مما يمكن صاحبه من توزيعه على تجارات متعددة متنوعة، وهذا يؤدي إلى توزيع للمخاطر.

ب. دراسة حال السوق ومتابعته: بين أن الأمور في السوق لا تسير كلها بنظام واحد، فهناك بضائع تكسد، وأخرى تباع بسرعة، فهو بهذا يشير الى ضرورة دراسة السوق، ومعرفة البضائع الرائجة، وهذا لا يتم إلا من خلال الخبرة.

ج. البضائع الموسمية: ينصح الدلجي التجار أن لا يسرعو ببيع البضاعة الكاسدة، فقد يأتي يوم تتحسن فيه، فإن ما لا يحتاجه الناس اليوم قد يحتاجونه غداً، مثل البضائع الموسمية.

د. تنويع البضاعة: بين بأنه يجب على التاجر تنويع بضاعته، وكثرة العرض للنماذج، حتى إذا كسد نوع راجت الأنواع الأخر، فيكون الربح المتحصل كافيا لتغطية التكاليف بسرعة.

هـ. الخبرة والدراية: بين بأن التجارة تحتاج إلى بصيرة ودراية وافية، وتجربة كاملة، ليأمن بها غش الباعة، وترويج السماسرة للبضائع الكاسدة؛ حيث يستطيع وضع كل سلعة في مكان معين، ليكون على معرفة بأوقات انخفاض وارتفاع أسعارها، وبيعها حالاً أو آجلا، خاصّة أن المشترين قد لا يكونون على معرفة بالسلع وأسعارها.

و. التدرج في التجارة وعوائقه: يرى بأن المقدرة على الكسب وتحقيق الربح لا تصير دفعة واحدة، لكنها تتحقق بالتدريج، نتيجة الخبرة، فالتاجر قد يقضي نصف عمره في الفقر والخسارة.

٤- شروط التاجر الناجح.

يحتاج من يمارس العمل التجاري إلى التحلي ببعض المواصفات منها: (الدلجي، ٢٠١٦م، ص٧٣) العلم والمعرفة والبصيرة، وإتقان فن البيع، والفراسة والخبرة والبصيرة والمعرفة التامة بالسعر.

إذا كان التاجر فاقداً للفراسة والحدس الصحيح، حيث لا يقنع بالربح اليسير، وكان كل همه الحصول على أكبر ربح ممكن، من خلال اعتماده سياسة إغلاء الأسعار وغيرها من السياسات الخاطئة، فهذا النوع من التجار تكون خسائره أكبر من أرباحه. (الدلجي، ٢٠١٦م)

٥- عوائق تنمية التجارة.

وبين أن من المعوقات التي تواجه التجار وتعيق تنمية التجارة:(الدلجي، ٢٠١٦م)

أ. تدخل الدولة في النشاط التجاري.

ب. قهر أصحاب النفوذ للتجار.

ثانياً: الفلاحة.

١- تعريف الفلاحة.

الفلاحة لغة: الفلح: الشق والقطع، والفلح: مصدر يفلح الأرض أي يشقها، وحرفته الفلاحة، والفلاحة الحراثة. (ابن منظور، ٢٠٠٧م، ج٢، ص٥٤٨)

الفلاحة اصطلاحاً: النظر في النبات من حيث تنميته، ونشؤه بالسقي والعلاج، وتعهده بمثل ذلك. (ابن خلدون،٢٠٠٣م)

٢- مشروعيتها.

تعد الفلاحة من فروض الكفاية. (النووي، ١٤٠٥هـ)

٣- فوائدها.

اعتبر الدلجي الفلاحة من وجوه المعاش الطبيعي، ويرى أن عملية التعاون بين الفلاحة والصناعة والتجارة، لم تكن في المستوى المطلوب، وبين بأن من أهم أسباب تفشي الفقر بين الناس، عدم التعاون فيما بين هذه القطاعات، وحمل أهلها المسؤولية عن التقصير في وجوب التعاون فيما بينها. (الدلجي، ٢٠١٦م)

ويرى أن الذلة والمهانة حاصلان في قلوب الفلاحين، وظاهران في أحوالهم، ويبرهن على ذلك بقول الرسول ﷺ: "**ما دخلت السكة دار قوم إلا دخلها الذل**"[١] لذلك يعتقد بعض الناس أن مهنة الفلاحة من المهن الدنيئة، التي لا تليق بأصحاب المروءة، وقد بين البخاري أن الذم ينطبق على من اشتغل بالحرث وترك الجهاد في سبيل الله. (ابن حجر، ٢٠٠٥م)

٤- معوقات الفلاحة.

تتطلب الفلاحة مقومات عدة، قلما تتوفر للفلاح وهي: (الدلجي، ٢٠١٦م)

المناخ الملائم، وملائمة العوامل الطبيعية كالتربة، ومقاومة الآفات والحشرات، وعدم ملائمة أسعار المنتجات الزراعية، ورخصها مع زيادة تكاليف الإنتاج، وكثرة الضرائب التي تفرض على المزارعين، وعدم استخدام العلوم والتكنولوجيا الحديثة في الزراعة.

ثالثاً: الصناعة.

ذكر الدلجي بأن الصناعة لا تعدُّ باباً يصلح للغنى والثروة، وذلك لأنها تتطلب مهارة معينة، قلما تتوفر لدى الكثير من الأفراد، وكثرة الكساد، ورواجها غير مجد لأن الكساد كثيراً ما يصيبها، وتنافس العمال فيما بينهم، وانعدام التضامن بين العمال، وكثرة الشركاء، وصعوبة تكوين رؤوس الأموال.(الدلجي، ٢٠١٦م)

(١) البخاري، مرجع سابق، ج٣، ص١٣٥.

المطلب الثاني: أوجه المعاش غير الطبيعية

بين أن الفقر هو الذي يدفع بعض الفقراء إلى التعلق بأحد وجوه المعاش غير الطبيعي، فهم نتيجة إخفاقهم وفشلهم في ممارسة بعض أوجه المعاش الطبيعي، حيث يرونها من أوجه المعاش المشروعة، وأن إمكانية الحصول على المال منها أسهل، لكنهم لا يجدون فيها إلا المتاعب والمشاق، وملاحقة الحكام، وخسارة أموالهم نتيجة النفقات التي يتحملونها بدون طائل. (الدلجي، ٢٠١٦م)

ومن أمثلتها:

١- التعلق بالأسباب المستحيلة كالنجوم. (الدلجي، ٢٠١٦م)

٢- التعلق بالكيمياء، فقد شاع في زمانه طلب الثروة من صناعة الكيمياء، من خلال اعتقادهم إمكانية تحويل الفضة إلى ذهب، والنحاس والقصدير إلى فضة. (الدلجي، ٢٠١٦م)

٣- التعلق بالمطالب لاعتقاد البعض أن ثروات الأمم السابقة مخزنة كلها تحت الأرض، مختوم عليها بطلاسم سحرية لا يستطيع استخراجها إلا من لديهم المعرفة بذلك، وإحضار المواد التي تستخدم لحل هذه الطلاسم مثل البخور والدعاء وتقديم القرابين، وبين الدلجي أن هذا الاعتقاد خاطئ لا يكون إلا عند ضعفاء العقول، وقد بين أن المطالب تدلُّ على الطمع الفارغ. (الدلجي، ٢٠١٦م)

٤- الاشتغال بالحرف الهوائية الضعيفة الصدفية، فقد بين أن بعض الفقراء يلجأون إلى الحرف الهوائية، التي ليس لها جذور قوية تقوم عليها، ومردودها المالي قليل، وكلمة الصدفية مأخوذة من الصدفة (النادرة)، وضرب مثالاً عليها صناعة شهود الزور، فهي من الحرف التي لا تتطلب شيئاً من العلم، وقد بين مفاسدها. (الدلجي، ٢٠١٦م)

مما سبق نجد أن الدلجي قد تحدث عن الإنتاج بالتفصيل، إلا أنه لم يتعرض لموضوع التوزيع، ولم يبين أسباب التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد، وهو الموضوع الرئيس في اقتصاديات الفقر.

النتائج:

١- تعتبر اقتصاديات الفقر من الدراسات الاقتصادية الحديثة نسبياً، فهي لم تعرف بشكل واسع إلا منذ بداية القرن العشرين، بينما يرجع هذا الكتاب إلى بداية القرن الخامس عشر الميلادي، فاهتمام المفكرين المسلمين باقتصاديات الفقر بدأت بكتاب الدلجي.

٢- يتضمن كتاب الدلجي بعدين، البعد الأول هو الفقر وهو البعد المادي في مشكلة الفقر، والبعد الثاني هو الفقير، وهذا هو البعد الإنساني في مشكلة الفقر.

٣- الدلجي وهو يكتب عن مشكلة الفقر والفقراء، لم يدرسها كظاهرة مستقلة عن غيرها، فقد درسها من خلال رؤية شاملة متماسكة، طرحها على مستوى العقيدة والأخلاق والسلوك وطرق الكسب ومصادره من جهة، وعلى مستوى الفرد والمجتمع من جهة أخرى.

٤- ينفي الدلجي قدرية الفقر، استناداً إلى المصادر الفقهية، وإلى تصوير واقع عصره تصويراً دقيقاً، مع ذكر أسماء علماء وأدباء عاشوا فقراء محرومين على الرغم من فضلهم، ومن خلال تفسيره للأسباب المؤدية إلى فقرهم.

٥- تحدث الدلجي عن أسباب الفقر، وقد تتبع هذا الموضوع في مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت سائدة في عصره.

٦- يمكن تصنيف هذه القضية في إطار علم الاجتماع، فكتابه يظهر أهمية التغيير والتطوير، من خلال إعادة بناء الإنسان ليصبح إنساناً منتجاً معطاءً، وهذا هو معيار التنمية، فالإنسان هو مناط التغيير وهدفه.

٧- ختم الدلجي كتابه بمجموعة من التوصيات، فالتوصيات في الدراسات حديثة توضع بهدف التوصل إلى سياسات لمعالجة المشكلة موضوع الدراسة، وقد تميزت توصياته بالشمول لتشمل الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

٨- الدلجي ينظر إلى مشكلة الفقر نظرة فرديه فهو يحمل الفقير مسئولية فقره، فهو لم يبين أثر النظم الاقتصادية والنظم الاجتماعية في مشكلة الفقر.

٩- تحدث الدلجي عن الطلب وأسباب ارتفاعه ومحدداته، إضافة إلى تشجيعه لكل من الادخار والاستثمار.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد (١٩٨٧م)، **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم**، دار الفكر، بيروت.
- ابن حجر، أحمد بن علي (٢٠٠٥م)، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق عبد القادر شيبة الحمد، ط٢، مكتبة العبيكان، الرياض.
- ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد (١٩٧٢م)، **المغني**، دار الكتاب العربي،

بيروت.

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (٢٠٠٧م)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.
- الألباني، محمد ناصر الدين (١٤١٢هـ)، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، مكتبة المعارف، الرياض.
- الباجوري، برهان الدين إبراهيم (٢٠٠٢م)، **حاشية الإمام الباجوري على جوهرة التوحيد المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد**، ط١، دار السلام، القاهرة.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم (٢٠٠٢م)، **صحيح البخاري**، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، كتاب الحراثة والمزارعة.
- الجنيدل، حمد بن عبد الرحمن (١٩٩٣م)، **دراسة للفكر الاقتصادي عند أحمد بن علي الدلجي من خلال كتابة الفلاكة والمفلوكون**، دار معاذ للنشر والتوزيع، الرياض.
- الدسوقي، فاروق (د.ت)، **حرية الإنسان في الفكر الإسلامي**، دار الدعوة، الإسكندرية.
- الدقس، محمد عبد المولى (٢٠٠١م)، سيسيولوجيا الصنائع عند ابن خلدون، مجلة جامعة الملك سعود، م١٣، الآداب.
- الدلجي، شهاب الدين أحمد ابن علي (٢٠١٦م)، **الفلاكة والمفلوكون**، مكتبة الأندلس، بغداد.
- الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (١٩٨٦م)، مختار **الصحاح**، مكتبة لبنان، بيروت.
- الراغب الاصفهاني، الحسين بن محمد بن المفضل (١٤١٢هـ)، **معجم مفردات الفاظ القران (المفردات)**، ط١، دار القلم الشامية، دمشق، بيروت.
- الروماني، زيد بن محمد (د.ت)، **دراسات اقتصادية: الإنسان، البيئة، التنمية، الإسراف، التبذير، الفقر، الفقراء**، موقع الألوكة.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني (١٩٧٠م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق عبد العزيز مطر، مطبعة حكومة الكويت.
- الزركلي، خير الدين، **الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب**، دار العلم للملايين، بيروت، ط٦، ١٩٨٤م.
- سليم، محمود رزق (١٩٦٥م)، **موسوعة عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي**، مكتبة الآداب للطباعة والنشر، ط١.

- شتا، إبراهيم الدسوقي (١٩٩٢م)، **المعجم الفارسي**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- الشرباصي، أحمد (١٤٠١هـ)، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجليل بيروت.
- الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٩٧٣م)، **نيل الأوطار من أحاديث سيد الاخيار**، دار الجيل، بيروت.
- عبد الله، عبد الحكيم توفيق (١٩٩٩م)، **الآراء الاقتصادية في فكر الدلجي، من خلال كتابه الفلاكة والمفلوكون، دراسة اقتصادية تحليلية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.
- العفيفي، طه عبد الله (١٩٨٥م)، **من وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم**، ط٢، دار الندوة.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (١٩٠٠م)، **إحياء علوم الدين**، دار المعرفة، بيروت، ١٩٠٠م.
- غيث، محمد عاطف (١٩٩٠م)، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- الفنجري، محمد شوقي (١٩٨٢م)، **الإسلام وعدالة التوزيع**، ط١، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية.
- القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد (٢٠٠٩م)، **ضوء الصبح المسفر وجني الدوح المثمر: مختصر صبح الأعشى في كتابة الإنشاء**، شركة نوابغ الفكر، القاهرة.
- الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود (١٣٢٧هـ)، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ط١، شركة المطبوعات العلمية، مصر.
- التنوجي، محمد (١٩٨٠م)، **المعجم الذهبي (فارسي – عربي)**، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (٢٠٠٧م)، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، ط٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.
- المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (٢٠٠٥م)، **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزية**، دار صادر، بيروت.
- منظمة العمل الدولية (٢٠٠٣م)، مكتب العمل الدولي، مؤتمر العمل الدولي، دورة ٩١، التقرير الأول، جنيف، ط١.
- النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف الحزامي (١٤٠٥هـ)، **روض الطالبين وعمدة المفتين**، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق.

ثانياً: المراجع الأجنبية.

- Paul Samuelson & William Nordau's, ' Economic' Fourteenth Ed, Mc. Grew, Hill, New York,1994.
- Sen, Amartya, 'Three Notes on the Concept of Poverty, Geneva, ILO, January, 1978.
- World Bank, Poverty: World Bank Development Report, Oxford University Press, 1990.